ضمن مجموعة قرارات اتخذتها الحكومة لتمويل السوق بالمشتقات النفطية:

توفير احتياطي تشغيلي بكمية 70 ألف طن متري من الديزل و 50 ألف طن بنزين

تطوير مصفاة عدن بطاقة تكرير إضافية تقدر بـ 150 ألف برميل يوميا من المشتقات النفطية

صنعاء/سبأ:

اتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس مجموعة من القرارات الهادفة معالجة الوضع الراهن لتموين السوق بالمشتقات النفطية وبالأخص مادة الديزل بما في ذلك إلغاء الوسطاء في عملية تموين الكهرباء ومصانع الإسمنت التابعة للدولة من بمادتي الديزل والمازوت والمحاضر الموقعة معهم بهذا الشأن وعلى أن تناط عملية التموين بشركة النفط اليمنية بصورة مباشرة.

منح شركة مصافي عدن تسهيلات مصرفية لتغطية احتياجات السوق من الديزل والمازوت

إقرار التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة الثامنة للجنة العليا اليمنية ـ السورية المشتركة

وأقر المجلس توفير احتياطي تشغيلي من مادة الديزل بكمية 70 ألف طن متري و 50 ألف طن متري من مادة البنزين إضافة الى رفع مخصصات الاستهلاك المحلي من مادة الديزل في السوق المحلية (مصدر مصفاة عدن) بكمية وقدرها 40 ألف طن متري لمرة واحدة لغرض التخفيف من أزمة الديزل الراهنة في السوق المحلية وكذا العمل على تطوير المصفاة بطاقة تكرير إضافية لا تقل عن 150 ألف برميل يوميا من المشتقات النفطية.

كما أقر المجلس تكوين مخزون إستراتيجي من المشتقات النفطية لتغطية احتياجات البلاد لمدة شهرين على الأقل ، ووجه بدراسة تحديد البدائل المناسبة لتكوين هذا المخزون من حيث إنشاء المنشآت الخاصة بالخزن الإستراتيجي والبحث عن بدائل أخرى للمخزون وتحديد التمويل اللازم ومصادره.

وأقر مجلس الوزراء تقديم تسهيل مصرفي لشركة مصافي عدن بمبلغ 300 - 400 مليون دولار لتغطية احتياجات السوق المحلية من مادتي الديزل والمازوت عن طريق استيرادهما من الخارج وبضمان وزارة المالية ، موجها بإعادة النظر في آلية التوزيع الحالية لمادة الديزل من قبل وزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها بالتنسيق مع السلطة المحلية وعلى أن تقوم الوزارة بتحديد حصص تموينية من الديزل لكل محافظة وعلى مستوى القطاعات بناء على دراسة واقع الاستهلاك وخارطة التوزيع الجغرافي والقطاعي.

وشدد على وزير النفط والمعادن إلزام الشركات النفطية والاجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية والشركات العاملة من الباطن بشراء احتياجاتها من المشتقات النفطية من شركة النفط اليمنية مباشرة وبالأسعار العالمية.

ووجه المجلس بمنع استخدام وقود الديزل في تشغيل محطات الكهرباء التي تعمل بالمازوت أو خلطهما معا في المحطات التي تعمل بكليهما ، مؤكدا على قراره السابق بشأن تحديد المخصص الشهري من الديزل للمؤسسة العامة للكهرباء بما يعادل المخرجات من الطاقة الكهربائية شهريا.

ووافق المجلس على المقترح الخاص باستيراد البنزين الخالي من الرصاص بدرجة أوكتين لا تقل عن 90 في المائة لتأمين احتياجات البلاد من هذه المادة وعلى أن تخصص وزارة النفط محطات لبيع هذا النوع من البنزين وبالأسعار العالمية.

وأقر اجتماع مجلس الوزراء التقرير الخاص بنتائج اعمال الدورة الثامنة للجنة العليا اليمنية السورية المشتركة التي عقدت بصنعاء يومي 10 و11 مايو الجاري برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين الشقيقين ، والذي احتوى محضر اجتماعات الدورة ووثائق التعاون التي تم التوقيع عليها والبالغ عددها 13 وثيقة تتضمن مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية واتفاقيات وبروتوكولات تعاون بمجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والإعلام والثقافة والشباب والتأمينات الاجتماعية والملكية الصناعية والتبادل السلعي والموانئ والمصارف والري والمياه والصرف الصحي والثروة السمكية والكهرباء والقطاع الخاص .

وقد أشاد المجلس بالنتائج المثمرة التي خرجت بها اجتماعات الدورة الثامنة لما من شأنه تعزيز وتطوير العلاقات الأخوية اليمنية السورية ولا سيما في المجال الاقتصادي والتبادل السلعي ، مؤكداً على أهمية الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه خلال هذه الدورة بشأن انضمام اليمن لشركة الملاحة السورية - الأردنية، لما يمثله من أهمية في حل مشكلة النقل البحري والتي كانت تعيق بشكل كبير تنمية حجم التبادل السلعي بين البلدين الشقيقين بصورة خاصة ومع الدول المطلة على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط بشكل عام .

ووجه المجلس جميع الأخوة الوزراء المعنيين استكمال الاجراءات اللازمة للتنفيذ كل فيما يخصه وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتقارير دورية حول مستوى التنفيذ وعلى أن تقوم وزارة التخطيط برفع تقارير الى مجلس الوزراء أولا بأول للإطلاع ومعالجة أي إشكاليات قد تعرقل عملية التنفيذ ، مؤكدا على أهمية الانعقاد الدوري للجنة المتابعة الفنية المشكلة من البلدين وبحسب ما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات هذه الدورة بغية التقييم المستمر لمستوى الإنجاز لما تم الاتفاق عليه بين البلدين في مختلف المجالات .

ووافق المجلس على مشروع القانون المقدم من وزارة الصناعة والتجارة بشأن تعديل نص الفقرة (أ) من المادة رقم 248 من قانون الشركات التجارية رقم 22 لسنة 1997م وتعديلاته ليصبح نص الفقرة على النحو التالي : (يكون رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة كافياً لتحقيق أغراضها ويحدد الشركاء رأس مال الشركة في عقد تأسيسها وعلى أن يتم الغاء أي نص يتعارض مع هذا القانون) ، ووجه المجلس وزارة الشؤون القانونية بتقديم مشروع القانون إلى مجلسي الشورى و النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية لإقرار مشروع التعديل .

ويستهدف المشروع القائم على الغاء متطلب الحد الأدنى لرأس المال كشرط لتأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة والمنصوص عليه في الفقرة المعدلة الى تسهيل وتبسيط إجراءات بدء الأعمال والأنشطة التجارية وفي مقدمتها دمج العديد من الاجراءات من خلال التعامل مع النافذة الواحدة في وزارة الصناعة بما يمثله ذلك من أهمية لتحسين بيئة اداء الأعمال والمناخ الاستثماري والدفع بعجلة الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية وخلق المزيد من فرص العمل للشباب وخريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية .

ووافق مجلس الوزراء على مشروع القرار المقدم من الأخ وزير المياه والبيئة بشأن تحديد حرم وحماية حقل آبار مياه الشرب بمنطقة حجر محافظة الضالع ، وإجراءات الحماية البيئية له والواقع على بعد 30 كيلو متر شمال غرب مدينة الضالع.

وحدد المشروع نطاق الحماية المشددة الأولى بالمنطقة الواقعة داخل حرم حقل الآبار بمساحة تقدر بـ 5ر26 كيلو مترا مربعا ، وتشمل الآبار ومنطقة الخدمة بما في ذلك الخزانات ومركز التحكم ، وعلى أن يحرم في هذا النطاق ممارسة أي نشاط مهما كان نوعه قد يتسبب في أحداث مصادر أو بؤر محتملة للتلوث.

وبهذا الصدد شدد المجلس على حظر ممارسة أي نشاط يمكن أن يؤدي إلى حفر آبار جديدة أو تعميقها وذلك في نطاق الحماية المشددة الثانية والثالثة المحددة بمشروع القرار، بما في ذلك أي مصادر للتلوث كمقالب النفايات العشوائية أو مياه الصرف الصحي او محطات غسيل السيارات او المعامل او مزارع تربية الدواجن والحفريات التي من شأنها تدمير الطبقة العليا من سطح الأرض والتي توفر الحماية الطبيعية للطبقة المائية وذلك لما فيه حماية هذا الحفل المائي وضمان توفير مياه الشرب النقية لمحافظة الضالع .

وأكد المجلس على وزير ي المياه والبيئة والزراعة والري ومحافظ الضالع رئيس المجلس المحلي بالمحافظة اتخاذ جميع الاجراءات القانونية والمؤسسية اللازمة للتنفيذ السليم لضوابط اجراءات حماية موارد المياه ومصادرها في الحقل المذكور، ومراعاة احتياجات المزارعين لأغراض الري في الآبار القائمة ، وإتباع الطرق الحديثة في الري والحد من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية.

واقر المجلس تقرير الاخ وزير التربية والتعليم والتعليم المتضمن التوصيات الصادرة عن الملتقى التربوي للمراجعة السنوية المشتركة الرابعة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي ووجه الجهات المعنية وفي المقدمة وزارة التربية والتعليم تنفيذ التوصيات التي تهدف الى تعزيز الاجراءات القائمة لتطوير التعليم الاساسي معلما ومنهجا ووسائل تعليمية وكذا التأكيد على اهمية ان تكون خطة الوزارة السنوية مصنفة بحسب الأولوية والأهمية ، وواضحة ودقيقة ومرنة ومرتبطة بأهداف استراتيجيات التعليم العام وكذا ملبية للاحتياجات التربوية والتعليمية على المستوى المركزي والمحلي وشاملة لمؤشرات الانجاز والأخذ بعين الاعتبار اهمية اعتماد التخطيط التشاركي في اعداد الخطط السنوية للوزارة بين المستويين المركزي والمحلي والعمل على تقوية قاعدة البيانات وتحسين ادوات واليات تقديم التقارير ونظام المتابعة والتقييم .

وناقش المجلس تقرير الاخ وزير الدولة امين العاصمة بخصوص معالجة مشكلة التزاحم في الفصول الدراسية بمدارس امانة العاصمة واحال المجلس التقرير الى لجنة برئاسة الاخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الاخوة الوزراء المعنيين والمسئولين في الجهات ذات العلاقة بحيث تتولى اللجنة مراجعة التقرير ودراسة الوضع القائم للتعليم بأمانة العاصمة واقتراح الحلول والمعالجات المناسبة لتحسين وضع التعليم والارتقاء بمستوى الاداء وتغطية الاحتياجات والمتطلبات المختلفة لسير العملية التعليمية في العاصمة وفقا للمعايير الدولية المعتمدة والسياسة العامة للدولة والاهداف الاستراتيجية المقرة ، على ان تقدم اللجنة نتائج اعمالها الى المجلس خلال شهرين من تاريخه.

وكلف المجلس وزير التربية والتعليم باجراء مسح شامل على مستوى المحافظات التي تعاني مدارسها من التزاحم في فصولها الدراسية وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك لاتخاذ المعالجات اللازمة وعلى غرار ما سبق في امانة العاصمة.

ووافق المجلس على الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الاسلامي المقدم من وزارة الخارجية، ووجه وزير الشئون القانونية متابعة استكمال الاجراءات القانونية اللازمة للمصادقة النهائية على الميثاق المعدل الذي جاء تنفيذا لقرار المؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في دورته الـ 34 المنعقدة بالعاصمة الباكستانية إسلام آباد وذلك في اطار خطوات اصلاح المنظمة من خلال اعادة هيكلتها ومراجعة ميثاقها ونشاطاتها بما يعزز من قدرة الأمة الاسلامية على مواجهة التحديات الصعبة التى تجابهها في مطلع الألفية الحالية .

وفيما يتعلق بفعاليات الاخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم عن نتائج زيارته لدولة قطر خلال الاسبوع الماضي ووزير العدل حول مشاركته في المؤتمر الثاني للعدالة الذي انعقد بالعاصمة القطرية الدوحة يومي 27 و28 ابريل المنصرم ، وعلى تقرير الاخ وزير الزراعة والري عن مشاركته في اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد بالرياض في الفترة من 26 ـ 30 ابريل الماضي .

ليس الميسري وزملاؤه وحدهم

فيصل الصوفي

أحمد الميسري مرشح المؤتمر الشعبي لمنصب المحافظ في أبين وبعض زملائه في محافظات أخرى يتعرضون لحملة تشويه مصدرها المعارضة ومنافسيهم أيضاً، وهم غاضبون لهذا السبب طبعاً، لكن عليهم أن يلاحظوا أن عملية ديمقراطية ودستورية وقانونية مثل انتخاب المحافظين هي برمتها عرضة للهجوم والتشويه والسخرية والخصومة من قبل المعارضة، فالخلل السياسي والثقافي والفكري كبير، وإلا كيف يمكن أن يحدث ذلك من قبل أحزاب يفترض أن تكون جزء من العملية الديمقراطية ونهج التعددية السياسية وتحترم الحقوق السياسية للغير حتى لو كانت هي لا تريد ممارسة حقوقها السياسية التي تعتبر أبا و أم كل الحقوق الأخرى، وهي حقوق مكفولة في الدستور والمنظومة التشريعية التي تتعرض أيضاً للهجوم والإنكار.

هؤلاء الغاضبون عليهم أن يلاحظوا أن لا شيء في البلد من المؤسسات والتشريعات والشخصيات العامة يحظى بقبول واعتراف من قبل المعارضة.. المؤسسة التشريعية يرفضونها ولجنة الانتخابات يعيقونها والقوانين لا يعترفون بها وكل الانتخابات عندهم بلا قيمة والمرشحون مجرد أزلام والديمقراطية ديكور وخطة الانتشار الأمني يسمونها حالة طوارئ غير معلنة ومرتكبي الجرائم الجنائية معتقلين سياسيين.

لقد أفقدوا الكلمات معناها وسموا الأشياء بغير مسمياتها واعلوا راية الشطط والنزق وزيفوا في وعي كثير من الناس بالثقافة المغشوشة والدعاية المسمومة، فماذا تتوقعون منهم ولماذا تغضبون منهم؟

ليس المهم أن يعترفوا بهذه العملية ولا حتى ان يحترمون حق أنصارها في التفاعل معها وداخلها، المهم ماذا أنتم فاعلون الآن وماذا ستفعلون غداً؟ قدموا أداءً جيداً ودعوهم في سبيلهم، والناس بعد ذلك هم الذين سيحكمون.

في ختام مناقشاته لموضوع الحفاظ على المياه ومنشآتها.. الشورى يؤكد:

الحاجة باتت ملحة لعقد مؤتمر وطني لتدارس الوضع المائي الراهن

الدعوة لتحويل قضية المياه إلى قضية وطنية ذات أولوية لدى الفرد والأسرة والمجتمع

صنعاء/سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع الحفاظ على المياه الجوفية والمنشآت المائية في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس.

وفي الجلسة أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع على ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة بالمجلس، نوهوا خلالها بالإنجازات التي تحققت على صعيد إنشاء السدود والحواجز المائية وتطوير تقنية حصاد المياه.

وأكدوا في الوقت نفسه أهمية الموضوع المطروح للمناقشة لصلته الوثيقة بحياة الإنسان على هذه الأرض، وبالنظر إلى موقع اليمن في النطاق شبه الجاف مما يضعه ضمن الدول الأشد فقراً مائياً على مستوى المنطقة.

وشددت مناقشات أعضاء مجلس الشورى على أهمية إيجاد خطة وطنية لإدارة واستخدام المورد المائي ونشر الوعي بأهمية ترشيد المياه، وضرورة أن تضطلع المجالس المحلية بدورها في العناية بموارد المياه وحماية هذه الموارد من التلوث والحفر العشوائي للآبار والاستنزاف الجائر.

كما شددت المناقشات على أهمية أن تضطلع وسائل الإعلام بدورها في نشر التثقيف والتوعية بأهمية الحفاظ على المياه.

واعتبرت المناقشات أن الحاجة باتت ملحة لعقد مؤتمر وطني موسع يضم الحكومة والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء يعهد إليه مهمة تدارس الوضع المائي الراهن، والسبل الكفيلة بالمحافظة على المخزون المائي وتغذية الأحواض الجوفية والاستغلال الأمثل لهذه الثروة الحيوية، وذلك وفق إستراتيجية وطنية تشمل جوانب التشريع والإدارة والأولويات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار فيما يخص استغلال المورد المائي وإدارته.

ودعت المناقشات إلى أن تتحول قضية المياه إلى قضية وطنية ذات أولوية لدى الفرد والأسرة والمجتمع، ودعت في الوقت نفسه وزارة المياه والبيئة إلى إنجاز دراسة شاملة حول المخزون المائي ومتوسط ما يستغل من مياه الأمطار وتحديد الكميات المطلوبة للاستهلاك البشري وللزراعة وصولاً إلى تحديد عدد الآبار المسموح بها.

وأكدت المناقشات أهمية وضع الحلول العاجلة الكفيلة بوقف استنزاف المياه والتفكير في الاستفادة من التقنيات المتاحة لاستغلال مياه الصرف الصحي في الري.

وطالبت بسرعة اتخاذ الإجراءات العملية باتجاه تطبيق وتعميم تقنيات الري الحديثة كالري بالتقطير للحد من استنزاف المياه وتسهيل حصول المزارعين على الأدوات المحققة لهذا الغرض بإقامة المصانع الخاصة بها، وطالبت في الوقت نفسه بتطبيق التوصية الخاصة بمنع زراعة القات في القيعان والوديان وبما يساهم في توجيه المياه لصالح زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية.

ولفتت مناقشات الأعضاء إلى أهمية اختيار المواقع التي تقام عليها السدود التخزينية والحواجز لما لذلك من أهمية في تحقيق الغايات التي من أجلها تقام هذه المنشآت المائية سواء على مستوى حصاد المياه أو التغذية الجوفية بمياه هذه المنشآت.

وتحدث أمام المجلس وكيل وزارة الزراعة والري المهندس عبد الملك العرشي و الوكيل المساعد لوزارة الزراعة والري لشئون الري محمد عبد الله الإرياني اللذان أجابا على استفسارات الأعضاء وأوضح جانباً من المهام التي تضطلع بها الوزارة لجهة استخدام الموارد المائية المتاحة.

هذا وقد قرر المجلس في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع من لجنة الزراعة والموارد المائية والأسماك وممثلين عن وزاراتي المياه والبيئة والزراعة والري وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة أمس مدير عام هيئة التنمية الزراعية المهندس عارف علي عبد الحق، ومدير عام الزراعة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي خالد محمد سعيد، ومدير وحدة مراقبة المياه بوزارة الزراعة والري المهندس عبد الكريم الصبري، ومدير عام الموارد المائية بوزارة المياه والبيئة المهندس يحيى علي الإرياني، ومدير إدارة الري بوزارة الزراعة المهندس اسكندر ثابت.